

## التوجه الدولي في ضبط واقع الامن البيئي العالمي

### *The international approach to regulating global environmental security*

راجحي منير<sup>1\*</sup>؛ أد/طبيي محمد بلهاشمي الأمين<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة وهران 2؛ الجزائر

<sup>2</sup> جامعة وهران 2؛ الجزائر

تاريخ الإستلام: 2022/9/30 تاريخ القبول: 2023/7/20 تاريخ النشر: 2023/9/11

#### ملخص:

يعد المتغير البيئي من بين أعقد القضايا طرحا في الساحة الأمنية العالمية، هذا ما استدعى معالجته في مختلف المناسبات على الصعيد الدولي، من خلال صياغة العديد من الآليات الضابطة للأمن البيئي و ذلك للحفاظ على الموارد البيئية والحد من استنزافها من خلال مجموعة من الاتفاقيات والإعلانات الدولية، ولقد سعت هذه الدراسة إلى تبيان أثر تطبيق الجهود القانونية في تحقيق الأمن البيئي وعدم جدية مخرجاتها من الجانب التطبيقي.

**الكلمات المفتاحية:** الامن البيئي؛ الاتفاقيات الدولية؛ الندرة البيئية؛ التهديدات البيئية.

#### Abstract:

The environmental variable stands among the most complex and pressing issues in global security. This has necessitated its international consideration, with various mechanisms established to regulate environmental security. These mechanisms aim to preserve environmental resources and reduce their depletion through a range of international agreements and declarations. This study seeks to highlight the impact of legal efforts in achieving environmental security and assess the practical seriousness of their outcomes.

**Keywords:** Environmental security, international agreements, environmental scarcity, environmental threats.

\* المؤلف المراسل (وحدة البحث: الدولة والمجتمع).

## مقدمة:

يعتبر الارتباط الوثيق بين الانسان وبيئته منطلق الاعتبارات الأمنية الحديثة، حيث سعت الدراسات في الحقل الدولي الى التوجه نحو إيجاد صيغ فاعلة للرفع من المستوى الأمني كما أصبح من الضروري التقيد بالمفاهيم المعاصرة والتي تهدف الى اظهار أهمية امن البيئة في مجال تحقيق استراتيجيات دولية رامية الى أمانة حقوق الانسان للحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة .

لقد ساهم البحث في المجال الأمني الى إضفاء متغيرات مستحدثة و تقسيمات جديدة للأمن ، حيث يعد الامن البيئي جزئية فاعلة في حقل التحولات الدولية المتوجهة الى سيادة الحق الإنساني على الفكر المجتمعي ، فالحق في بيئة سليمة للفرد اصبح المرتكز الأساسي في بناء الاقتصاديات و التوجه نحو التنمية التي بدورها خلفت في ظل تطورها العديد من المخاطر التي تهدد البيئة بشقيها الايكولوجي والاجتماعي وذلك حسب تقسيماتها ، و امام تزايد هذه التهديدات التي تستنفذ وتزيد من الندرة البيئية، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية :

كيف ساهمت الضوابط القانونية الدولية في تحقيق الامن البيئي العالمي وفق مبدأ تغليب المصلحة العامة؟

في إطار معالجة إشكالية هذه الدراسة توجب الاعتماد على المنهج التحليلي والاستقرائي للكشف عن اللبس المفاهيمي للأخطار البيئية المستحدثة ومدى سعي الدول الكبرى الى الحد منها عبر تفعيل المخرجات والنتائج القانونية في الاتفاقيات الدولية والتي تميزت بازدواجية المعايير مابين دول صناعية متسببة في تزايد هذه التهديدات ودول نامية فرضت عليها سياسات الزامية تربط نموها بضرورة المحافظة على المورد البيئي في إطار تحقيق ما سمي

العدالة البيئية وقد احتوت الدراسة في تقسيمها على:

- المحور الأول: واقع الامن البيئي العالمي.
- المحور الثاني: الجهود الدولية لتحقيق الامن البيئي في الاتفاقيات الدولية - من اتفاقية موسكو الى اتفاقية غلاسكو.

### المحور الأول: واقع الامن البيئي العالمي

ان التطور الحاصل في الجانب المفاهيمي للمنطقات الأمنية والتي كانت بالتوازي مع ظهور عديد الاخطار التي عرفها الفرد منذ قدم عهدا خاصة وما يتعلق بالجانب البيئي وكذا الصحي لهذا الأخير، قد ارتبط ارتباطا وثيقا مع مجموع التهديدات الحياتية، اذ كانت محل دراسة في جميع الحقول العلمية، منها الدراسات البيئية في العلاقات الدولية وذلك عبر عديد المدارس والتنظيرات.

#### اولا: تطور مفهوم الامن البيئي

لقد شهد مفهوم الامن عبر تقسيماته العديدة بداية من الامن التقليدي وصولا الى المفاهيم الحديثة من امن اقتصادي وصحي وبيئي و...، الكثير من التفسيرات حيث اظهر التطور الحاصل في زيادة التهديدات سواء للفرد او للدولة على حد سواء بروز تنظيرات تتماشى مع هذه الأخيرة .

فعرف الامن على انه التدارك الذاتي للفرد والجماعة الإنسانية باختلاف صورها والطمأنينة والاستقرار والبعد عن المخاطر وعن كل ما يهدد الفرد من نفسه وجسده وعرضه وماله وما يهدد المجتمع في استقرار تقدمه<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> مليكة بوضياف، "الامن البيئي في إطار التنمية المستدامة في الوطن العربي"، أطروحة دكتوراة منشورة، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، 2015، ص. 23.

كما يشير مفهوم الامن عموما الى التحرر من فقدان الشيء او الاضرار بشيء ضروري للبقاء والرفاه حيث يمكن ان يجد هذا التعريف تطبيقا واسعا او ضيقا حسب المواضيع التي يراد أمننتها وحسب النظام الاجتماعي المعني بالأمن<sup>1</sup>.

وقماشيا مع ما تم ذكره فان التطور الحاصل على مستوى الاخطار قد افرز مستويات جديدة للأمن حيث برز الامن البيئي ببعديه فالأول يركز على أمانة البيئة عبر سلسلة من الخطوات لضمان صيانة النظام الايكولوجي في ظل التنمية المستدامة، اما البعد الثاني فربط باثر المشاكل البيئية على احتمال حدوث الصراعات والحروب وسبل البقاء الإنساني واثار الحروب على التدهور البيئي<sup>2</sup>، كما ذهب في ذات السياق روبرت كابلان في مقاله عن الفوضى القادمة والتي تطرق فيها الى المشاكل التي يواجهها العالم الثالث وتأثيراتها على النظام الدولي اذ ستتعدى الضغوط الديمغرافية والبيئية في تأثيراتها على الدول المتقدمة، وان الحروب المستقبلية ستكون حول بقاء المجتمعات ونجاتها من مشاكل الندرة البيئية<sup>3</sup>.

وفي ذات الإطار يعرف " بول " و "انارليتش" الامن البيئي على انه القدرة على استمرارية عمل الأنظمة الطبيعية وذلك عبر مجموعة من البدائل التي تزيد من رفاهية وخير للإنسانية من خلال الحفاظ على اعتدال الغلاف الجوي وتنظيم دورة المياه العذبة بما يساعد

<sup>1</sup> بوسطيلة سمرة، "الامن البيئي - مقارنة الامن الإنساني -"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013، ص.10.

<sup>2</sup> مراد لطالي، "الامن البيئي واستراتيجيات ترقيته - مقارنة الامن الإنساني -"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد، ص 540.

<sup>3</sup> قسوم سليم، دراسات الامن البيئي " المسألة البيئية ضمن حوار المناظرات في الدراسات الأمنية "، المجلة العربية للعلوم السياسية (الجزائر)، العدد 03، ص18.

على تخفيض احتمالات الفيضانات والجفاف وكذا المحافظة على الغابات وصيانة المكتبة الجينية<sup>1</sup>.

كما تجدر الإشارة الى ان الامن البيئي قديم الطرح اذ نادى الدين الإسلامي صراحة بضرورة الحفاظ على الموارد البيئية، اذ يقول المولى عز وجل " ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها وادعوه خوفا وطمعا ان رحمت الله قريب من المحسنين " (سورة الأعراف، الآية 56) فالبيئة امانة وواجب على الانسان المحافظة عليها وحماية مواردها من الاسراف.<sup>2</sup>

وقد كان الإقلاع الحقيقي للمفهوم الحديث للأمن البيئي بالصورة العالمية بالانتقال من خطاب المحافظة على الطبيعة الى خطاب المحافظة على البيئة بالامتناع على تلويث المكونات البيئية ومواردها الطبيعية، ذلك ان كافة ما يحل بها من ضرر ينعكس على الانسان وصحته.<sup>3</sup>

### ثانيا: التهديدات البيئية العبروطنية

تتزايد التهديدات البيئية بنحو متسارع مع تعدد أسبابها، ما فرز ظهور اخطار امنية ذات بعد طبيعي واخر انساني يتعلق بحياة الفرد وتأثيراته المتبادلة مع طبيعته، ومن بين اهم هذه التهديدات المستحدثة نجد:

<sup>1</sup> نصير خلفه، "انعكاسات التهديدات البيئية على السلم والامن الدوليين منطقة الساحل الافريقي انموذجا"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية (الجزائر)، المجلد 11، العدد 01 (2021)، ص 89.

<sup>2</sup> طواهرية مني، "نحو مقارنة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية (الجزائر)، العدد 11 (جويلية 2017)، ص 160.

<sup>3</sup> فاطمة حموت، "تعزيز الامن البيئي العالمي: دراسة في أولويات السياسة الخارجية البرازيلية بعد الحرب الباردة"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية (الجزائر)، العدد 02 (جانفي 2012)، ص 139.

## 1 اللجوء البيئي

لا يوجد تعريف موحد للهجرة البيئية مرجع ذلك انه لا يمكن الفصل بين العوامل البيئية والعوامل الأخرى الدافعة للهجرة، حيث انه يمكن تحديد مفهوم عام للاجئ البيئي بانه كل شخص تتكون احتياجاته الى الهجرة متأثرا بالعوامل البيئية<sup>1</sup>.

وجاء في بنود اتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين تعريف اللاجئ بانه شخص يوجد خارج بلد جنسيته بسبب خوف له ما يبرره، من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر او الدين او القومية او الانتماء او طائفة اجتماعية معينة، او الى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف، او لا يريد ان يستظل بحماية<sup>2</sup>.

وقد ظهر اول استخدام لتعبير اللجوء البيئي من طرف الدكتور عصام حناوي وكان ذلك في كتيب نشره برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1985، اذ عرفهم على انهم الناس الذين اضطروا لتغيير مكان اقامتهم الاصلية سواء كان ذلك بصفة دائمة او مؤقتة نتيجة تغيرات طبيعية او كيميائية او بيولوجية بشكل متوقع او فجائي اثرت هذه الأخيرة على الحياة البيئية لدرجة أصبحت غير قادرة على مواكبة الحياة الإنسانية<sup>3</sup>.

اما بالنسبة للخلط التعريفي بين اللاجئ البيئي والمهاجر والنازح، فقد ظهرت عوائق كثيرة للفصل بين هذه المسألة، فالمنظمة الدولية للهجرة تفضل مصطلح " المهاجر البيئي " وبرنامج الأمم المتحدة يفضل مصطلح " اللاجئ البيئي " وهو نفسه المستعمل من قبل

<sup>1</sup> مسعودي رشيد، "الرشادة البيئية"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة سطيف 2، سطيف، الجزائر 2013، ص 178.

<sup>2</sup> ريم بوش، نور الهدى عبادة، "اللجوء: اثاره وانعكاساته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية - العراق نموذجا -"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية (الجزائر)، المجلد 2، العدد 3 (2020)، ص 18

<sup>3</sup> عبد الله نوار شعت، اللجوء البيئي بين التغير المناخي والحروب، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2018، ص 10.

الاعلام، اما الكتابات باللغة الإنجليزية فتستعمل مصطلح " النازح البيئي " وهو المصطلح المعتمد في مشروع الاتفاقيات بشأن النازحين<sup>1</sup>.

من جهة أخرى قامت الباحثة Jodi L.Jacobson بتبيان أنواع اللاجئين البيئيين :

-الأشخاص النازحون مؤقتا بسبب تدمير محل اقامتهم

-مهاجرون بسبب تدهور بيئي

-من اعيد توطينهم بسبب التدهور<sup>2</sup>.

ومن الملاحظ ان اللاجئين البيئيين يجابهون صعوبات معيشية ، فهم عادة محرومون من ابسط الحقوق الخاصة بالأفراد في الدولة المضيفة ومن الحريات الاساسية ، كحرية التنقل، كما يعانون من الكيل بمكيالين في تحقيق العدالة الاجتماعية مثل اتاحة فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية، وهذا ما يؤدي الى عدم التماسك الاجتماعي ، كما يمكن للاجئين اذا زاد عددهم ان يمارسوا تأثيرات سياسية ومشاكل امنية تهدد الامن الوطني للدولة المقصد، حيث يمكن ان يصبح هؤلاء المهاجرون بمثابة عناصر فاعلة للتغيير السياسي والاجتماعي داخل بلدانهم من خلال استيراد الافكار في حالة عودتهم الى بلدانهم ، مما يمكن ان يكون سببا في دعم الحروب الاهلية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> ايت قاسي حورية، "حماية النازح البيئي بين الحاجات الإنسانية والتصنيفات القانونية"، المجلة النقدية للحقوق والعلوم السياسية (الجزائر)، المجلد 09، العدد 02 (2014)، ص.65.

<sup>2</sup> بلهولزكية، "لاجئ المناخ من منظور حقوق الانسان وامنه والقانون الدولي"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة باتنة 1، باتنة، الجزائر، 2019، ص. 55.

<sup>3</sup> جعفري مفيدة، "مؤثرات تغير المناخ على الامن الوطني من خلال ندرة الموارد والهجرة البيئية"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية (الجزائر)، المجلد 11، العدد 02 (2021)، ص.109.

## 2 التغير المناخي

يمثل النظام المناخي نسقا متداخلاً العناصر يؤدي تفاعله الى استقرار الأنظمة الايكولوجية على مستوى كوكب الأرض وأي تغيير او اختلال في النظام المناخي سواء كلي او في مناطق معينة يؤدي الى احداث شرخ وحالة من عدم التوازن تتسبب بدورها في تغييرات مناخية قد تكون وقتية او دائمة وتؤدي بعض أشكال التلوث الناجمة عن الأنشطة الإنسانية الى احداث تغييرات محسوسة في المناخ<sup>1</sup>.

وقد عرفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC التغير المناخي بأنه:

“تغير في حالة المناخ والذي يمكن معرفته عبر تغييرات في المعدل او المتغيرات في خصائصها والتي تدوم لفترة طويلة ، عادة لعقود او اكثر، كما يشير المصطلح الى أي تغيير في المناخ على مر الزمن ، سواء كان ذلك نتيجة للتغيرات الطبيعية او الناجمة عن النشاط البشري<sup>2</sup>“ .

كما كانت تعرف اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية للمناخ في فقرتها الأولى التغيرات المناخية على انها: “تلك التغيرات التي تعزى بصورة مباشرة او غير مباشرة الى النشاط البشري الذي يضاف الى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي، والذي يلاحظ، بالإضافة الى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية مماثلة<sup>3</sup>“ .

<sup>1</sup> بوضبعريمة، "اليات الأمم المتحدة لمجابهة التغيرات المناخية"، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة محمد ملين دباغين، سطيف، الجزائر، 2016، ص.5.

<sup>2</sup> بشير هشام، "التغيرات المناخية كمصدر لتهديد الامن الاسيوي"، مجلة افاق اسيوية (مصر)، عدد 01 (ماي 2017)، ص. 123.

<sup>3</sup> فتححي معيفي، "تأثير التغير المناخي على الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية (الجزائر)، المجلد 09، العدد 16 (جانفي 2020)، ص.439.

ان الاختلاف في التعريفات المفسرة للظاهرة المناخية وأسبابها كان نتاج الاضرار التي تخلفها هاته الأخيرة فقد مست جميع الجوانب الحياتية للفرد، وعلى جميع الأصعدة فسهولة انتقاله وعدم القدرة على ضبطه ساهم في الانتقال بمستوى المناقشة منتأثيراته على المستوى الداخلي الى الدولي وذلك عبر المنصات الأهمية، وذلك لما له من تأثيرات جانبية على جميع مستويات الامن، كما أدى تعديده الى جميع الدول حتى بالنسبة للدول التي لا تعد فاعلا رئيسيا في هذا التغير المناخي.

اما من الجانب الصحي فقد ابانت العديد من الدراسات ان التغيرات المناخية ساهمت في زيادة انتشار العديد من الامراض المعدية والمميتة وما سمي بالأمراض المحمولة بالنواقل، اذ أعلنت جمعية الحفاظ على الحياة البرية في أمريكا في تقريرها عام 2008 انه تم إحصاء 12 مرضا معديا تدخل التغيرات المناخية في زيادة انتقالها بشكل مباشر منها فيروس الحمى الصفراء ينتقل بواسطة البعوض الى الانسان، فيروس الايولا، وحمى الضنك والمالاريا التي تعد أحد اهم الامراض المعدية السهلة الانتشار، وأيضا بكتيريا الكوليرا<sup>1</sup>.

اما على المستوى البيئي فتعتبر دول العالم الثالث من اكثر المتضررين من ظاهرتي الاحتباس الحراري و التغير المناخي، فعلى الرغم من كونها لا تساهم بصفة مباشرة في الانبعاثات الكربونية التي تؤدي الى ارتفاع حرارة الارض ، الا أنها لا تستطيع التأقلم مع الوضع المناخي الحالي الذي يؤدي الى تدهور أنظمتها الايكولوجية وتقلص الغطاء النباتي ، بسبب ظاهرة التصحر ومحدودية التشجير و نقص مردودية التربة ، كم اظهر تقرير الخبراء البيئة في الولايات المتحدة الامريكية في نوفمبر 2010 ان العالم سوف يشهد جفافا عالميا

<sup>1</sup>امينة دير، "أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الإنساني دراسة حالة - دول القرن الافريقي -"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص. 74.

واسع النطاق ما يزيد من احتمالية ارتفاع درجة حرارة الأرض بـ 09 درجات على المتوسط نهاية القرن الحالي<sup>1</sup>.

### 3 التلوث العابر للحدود:

يعرف التلوث على انه ذلك المصطلح الذي يشير الى جميع الطرق التي بواسطتها يلوث الانسان البيئة التي تحيط به من خلال إضافة مكونات جديدة للبيئة الهوائية والمائية والتربة مما يغير من خصائصها الطبيعية ويجعلها لا تؤدي وظيفتها التي وجدت من اجلها، كما ينتج التلوث عن النشاط الإنساني في مختلف نواحي الحياة عبر ادخال مواد او طاقة في البيئة من شأنها ان تتسبب في مخاطر صحية للإنسان او عبر الاضرار بالأنظمة البيئية ومن خلال البحث عن مصادر الرفاه للاستفادة من الموارد الطبيعية<sup>2</sup>.

تم تعريف التلوث عبر الحدود او العابر للحدود في اتفاقية جنيف لتلوث الهواء بعيد المدى لسنة 1979 حيث عرفت المادة الأولى من اتفاقية التلوث عبر الحدود بانه تلوث الهواء الذي يجد مصدره الطبيعي بصفة كلية او جزئية في منطقة تخضع للاختصاص الوطني لدولة ما ويحدث اثاره الضارة في منطقة تخضع للاختصاص دولة أخرى تقع على مسافة بعيدة، بحيث يتعذر بصفة عامة تمييز مقدار ما تساهم به المصادر الفردية او مجموع المصادر<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> ملين هماش، "استراتيجية الأمم المتحدة لحماية البيئة - دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراة منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018، ص. 14.

<sup>2</sup> ياس خضير البياتي، "دور الاعلام البيئي في تعميق الوعي الاجتماعي لمواجهة التلوث البيئي: دراسة ميدانية"، المجلة الجزائرية لبحوث الاعلام والرأي العام (الجزائر)، المجلد 02، العدد 02 (2019)، ص. 44.

<sup>3</sup> بلقاسم بريشي سنوسي، "مكانة حماية البيئة في الاتفاقيات و الاتفاقات الدولية"، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر، 2011، ص. 20.

فقد أصبح التقارب وسهولة انتقال المواد والعناصر الحيوية المكونة لأجزاء الطبيعة، فاعل أساسي في التحول في المفهوم الحديث للتلوث، فمسؤولية الضرر الناتج عن هذا الأخير قد تعدت حدود الدولة الوطنية، وهو ما أسفر عن ظهور ما يعرف بالتلوث العابر للحدود.

### المحور الثاني: الجهود الدولية لتحقيق الامن البيئي في الاتفاقيات الدولية- من اتفاقية موسكو الى اتفاقية غلاسكو:

شهدت حماية البيئة عدة اختبارات على المستويين الوطني والدولي، فقد استمدت القوانين الداخلية شرعيتها من الاتفاقيات والإعلانات الدولية حيث ان الانتقال كان تدريجيا مع تزامن الاحداث التاريخية، وارتباطها مع التحولات الاستراتيجية الدولية.

#### أولا: تحقيق الامن البيئي في ظل التهديد النووي

سعت الدول والمنظمات الدولية الى ابرام اتفاقيات أساسية وذلك في محاولة زيادة الرفع من مستوى الاهتمام بالامن البيئي وخاصة وعلاقته بالتهديدات النووية فمن اهم تلك الاتفاقيات:

معاهدة حضر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي موسكو 1963 وقد لاقت هذه الاتفاقية اجماعا دوليا حيث بلغ عدد أطرافها 115 دولة، واستهدفت هذه الاتفاقية وضع حد لسباق التسلح النووي، لما له من اثار تدميرية شاملة، وقد ابرمت هذه الاتفاقية بين كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية وإنجلترا،

لكنها اكتسبت صفة الشبه عالمية، بعد ان وقعت عليها 93 دولة حتى 12 جوان 1967.<sup>1</sup>

كما أتت معاهدة حضر انتشار الأسلحة النووية لعام 1968 نظرا لما شهدته هذه الفترة من تعاظم في القوى والتنافس حول زيادة الترسانة النووية للدول، ما جعل التهديد الوجودي في تزايد، فقد كانت مشكلة منع انتشار الأسلحة النووية من اعقد المشاكل في العصر النووي .

وتضمنت في احكامها:

-عدم نقل او المساعدة على صنع اية أسلحة نووية من دولة نووية الى دولة غير نووية

-التزام الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية بعدم السعي الى اكتسابها باي طريقة<sup>2</sup>.

وقد جاءت اتفاقية خفض الأسلحة الاستراتيجية 2002 في الثالث عشر من ماي 2002 أعلن كل من الرئيس الأمريكي جورج بوش ونظيره الروسي فلاديمير بوتين التوصل الى اتفاق نهائي حول تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية في البلدين بمقدار الثلثين وبالفعل وقع الرئيسين على تلك الاتفاقية في 24 ماي 2002، والأسلحة الاستراتيجية التي تعنيها الاتفاق هي بالتحديد الرؤوس النووية التي يتم اطلاقها سواء من القواعد البرية او البحرية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>محمود رياض مفتاح، التهديدات الدولية الناجمة عن استخدام الطاقة النووية (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ط 1، 2019)، ص.420.

<sup>2</sup>سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة (الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 2008)، ص. 189.

<sup>3</sup>وائل إبراهيم الفاعوري، الحرب والبيئة (الأردن، دار الخليج للنشر والتوزيع، ط 1، 2020)، ص.190.

## ثانيا: حماية البيئة البحرية في الاتفاقيات الدولية

لقد كان التوجه الأول في حماية البيئة الى تحقيق الأمننة الفورية والتي تمثلت في بداياتها بكبح الملوثات بكل أنواعها، خاصة البحرية منها والتي تتسبب في الهدم البيئي المباشر.

الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالنفط حيث عقدت هذه الاتفاقية في لندن في 12 ماي 1954 ودخلت حيز التنفيذ 26 ماي 1954، كما عدلت هذه الاتفاقية مرتين في لندن عام 1962 وعام 1971، وتهدف الاتفاقية وتعديلاتها الى منع تلوث البحار النائية عن التفريغ العمدي للنفط من السفن في مناطق معينة بالذات<sup>1</sup>.

و اتت اتفاقية بروكسل 1969 الخاصة بالمسؤولية المدنية عن الاضرار الناشئة عن التلوث بالنفط و ذلك بعد قسور الاتفاقية السابق في تحديد المسؤولية المدنية الناتجة عن تلوث البحار بالزيت، حيث هدفت الى تحديد مسؤولية مالكي السفن عن حالات الاضرار الناتجة عن التلوث ، و التي أنشئ بموجبها صندوق لتعويض اضرار التلوث و يغطي الحالات التي تزيد عن الحدود المنصوص عليها في الاتفاقية السابقة، و تنطبق هذه الاتفاقية أيضا على الدول الأطراف ، كما تمتد المسؤولية حتى الحدود الإقليمية و يكون مالك السفينة مسؤول عن أي ضرر نفطي نجم عن أي تسرب من السفينة مع عدم انطباق هذا الشرط بعد التعرض في حالات الحرب ، وقد دخلت حيز النفاذ عام 1975<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> هشامبشير، حماية البيئة في ضوء احكام القانون الدولي الإنساني(القاهرة، المركز القومي للإصدارالقانونية، ط 1، 2011)، ص. 22.

<sup>2</sup> كاظم المقدادي، علي عبد الله الهوش، الحماية البيئية البحرية(عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، ط 1، 2011) ص. 121.

بالإضافة الى الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الذي تتسبب فيه السفن 1973 حيث جاءت اتفاقية ماريبول في عام 1973 وذلك بسبب ازدياد الاهتمام بالبيئة وارتفاع عدد السفن التي تبحر ناقة للبضائع، وهدفها حماية البيئة بشكل عام من المواد الخطرة الصادرة من السفن، وكان قد اعتمد هذه الاتفاقية في 8 أكتوبر عقدته المنظمة البحرية الدولية، وكان اهم مضمون للاتفاقية بان تشجع الدول على القيام بإجراءات أكثر سلامة على نقل البضائع الملوثة في حال تسربها من السفن<sup>1</sup>.

كما عقدت اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن القاء الفضالات من السفن والطائرات في العاصمة النرويجية أوسلو في فيفري 1972 ودخلت حيز النفاذ في مارس 1982، وقد حثت الاتفاقية الدول الاعضاء فيها على التعاون مع المنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى ذات العلاقة لمراقبة انتشار المواد التي تؤدي الى تلويث البحر والعمل على التخفيف من الاضرار المحتملة التي تلحق بالإنسان او بالحياة البحرية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنعها<sup>2</sup>.

### ثالثاً: حماية البيئة الجوية

ان التنوع الحاصل في تحديد مجالات البيئة الجوية قد افرز العديد من الاتفاقيات لحمايتها فمنها من اقتصت في مجال الحماية من المواد والنفايات الخطرة ومنها في مجال حماية طبقة الأوزون وايضا في مجال التغير المناخي ونستعرض منها اهم هذه الاتفاقيات:

<sup>1</sup> فيصل اخليف، يوسف الطراونة، مسألة المسؤولية نتيجة للشحنات الخطرة بموجب عقود CIF (الأردن، دار الخليج للنشر والتوزيع، ط 1، 2022)، ص.31.

<sup>2</sup> هشام بشير، علاء الضاوي سبيطة، حماية البيئة والتراث الثقافي في القانون الدولي (القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط 1، 2013)، ص. 37.

اتفاقية التلوث بعيد المدى للهواء عبر الحدود 1979 حيث وافقت 34 حكومة الى جانب المفوضية الاوربية في مؤتمر عقد في مدينة جنيف السويسرية آنذاك على الاتفاقية، لتشكل بذلك اول اصدار غير ملزم قانونا للتعامل مع مشكلات التلوث الجوي على أساس إقليمي واسع<sup>1</sup>.

كما أبرمت اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون من طرف المؤتمر المنعقد حول حماية طبقة الأوزون بتاريخ 22 مارس 1985 ، و فتح باب التوقيع عليها بفيينا 22 مارس الى 21 سبتمبر 1985 و دخلت حيز النفاذ في 22 سبتمبر 1988 حيث بلغ عدد الدول الموقعة عليها الى غاية 2014 ، 28 دولة ، ووصل عدد الأطراف 197 و قد انضمت الجزائر اليها بتاريخ 23 سبتمبر 1992 ، حيث ان الهدف الاسمي لهذه الاتفاقية هو الإشارة الى الآثار الضارة التي يحدثها التعديل الذي يمكن ان يطال طبقة الأوزون جراء الأنشطة البشرية ، و كذلك مسؤولية الدول عن هذه الاضرار<sup>2</sup>.

وقد جاء بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون كإضافة تقنية لمؤتمر فيينا بوصفه بروتوكولا له في 16 سبتمبر 1987، ودخل حيز التنفيذ في سنة 1998 وتبلغ عدد الأطراف المنظمة اليه 172 طرفا، والهدف من هذا البروتوكول هو تحديد المواد

<sup>1</sup> علي محمد عبد الله، التغيرات المناخية اثارها.. التكيف .. الحلول (الجيزة، مصر، وكالة الصحافة العربية ،2012)، ص. 256.

<sup>2</sup> محمد عبد الفتاح سماح، الحق في البيئة والحق في التنمية وإشكالية التوفيق بينهما (مصر، المصرية للنشر والتوزيع، 2000)، ص. 142.

المستنفذة لطبقة الأوزون والخفض منها والتوقف عن انتاجها، كما حددت مجموعة من التواريخ كآجال للانتهاء من انتاج هذه المواد بنسب معينة بحلول تلك التواريخ<sup>1</sup>.

وقد جاءت اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية للتغيرات المناخية سنة 1992 لوضع المبادئ العامة والخطوط العريضة لمعالجة مشكلة تغير المناخ، مما استوجب تفعيل إجراءات أكثر حدة وجدية لمكافحةها، واهم ما جاءت به الاتفاقية انه ربطت بين التغيرات المناخية والتنمية المستدامة، وكذا العراقيل التي تصعب على الدول النامية وخصوصا الدول التي تعتمد على انتاج وتصدير الوقود الاحفوري والتي تعتمد على الربيع البترولي في إيراداتها لتحقيق التنمية<sup>2</sup>.

ويمثالا لتوقيع على بروتوكول كيوتو من عام 1999 كاتفاقية هامة بشكل فعلي حيث قامت 184 دولة بالتوقيع على البروتوكول الذي سرى تنفيذه في عام 2005، ومن بين السمات لبروتوكول كيوتو انه يعتمد على تقليل مستويات الغازات الدفينة للدول المتطورة، فقد وصلت هذه الانبعاثات الى متوسط 5% في مقابل مستويات الانبعاثات عام 1990 على مدار فترة الخمس سنوات الواقعة بين عامي 2008 الى 2012<sup>3</sup>.

كما يعد اتفاق باريس لعام 2015 حول تغير المناخ COP 21 الذي شارك فيه ممثلو 195 دولة، مناسبة للإحساس بمخاطر الاحتباس الحراري حيث يهدف هذا الاتفاق

<sup>1</sup> الأمم المتحدة للبيئة، وضع إجراءات الامتثال و الياته وفقا لبروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة الاحيائية (مونبوليه ، فرنسا، ديسمبر 2000 ) ، ص. 04 .

<sup>2</sup> عبد الحكيم ميهوبي ، التغيرات المناخية - الأسباب ، المخاطر و مستقبل البيئة العالمي (القبة ، الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2001 )، ص 99

<sup>3</sup> كارل بيلني، جيرارد ريد، ترجمة أسماء عليوة، لعبة الطاقة الكبرى كيف ستتغير القوة المتزايدة في اسيا.. العالم (القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2013)، ص 101.

الى احتواء هذه الظاهرة لإبقاء ارتفاع حرارة الأرض دون درجتين مئويتين كما يدعو أيضا الى مواصلة الجهود لجعل هذا الارتفاع 1.5 درجة مئوية، ويفترض ان يسرع هذا الاتفاق، الذي سيدخل حيز التنفيذ في 2020 العمل لخفض استخدام الطاقة الاحفورية مثل النفط والفحم والغاز، ويشجع على اللجوء الى مصادر الطاقة المتجددة<sup>1</sup>.

اما بالنسبة للحضور فقد دأبت المنظمات غير الحكومية الى الحضور بصفة مراقب، كما بلغ عددها 136 منظمة غير حكومية منها حوالي النصف فرنسية (64) وذلك باعتبار فرنسا البلد المضيف، وكانت المشاركة العربية اجمالا محتشمة بالمقارنة مع نظيرتها الفرنسية، حيث شاركت من الجزائر مؤسسة صحاري العالم (FDM)، والجمعية التونسية للتحكم في الطاقة (ATME) جمعية حماية البيئة الكويتية (KEPS)<sup>2</sup>.

وفي الأخير جاءت اتفاقية غلاسكو حيث جمع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في غلاسكو (cop 26) 120 من قادة العالم وذلك لمدة أسبوعين حيث اوجدت ارادة سياسية حقيقية تهدف الى:

- الاعتراف بحالة الطوارئ فيما يخص ضبط متوسط درجة الحرارة الى اقل من درجتين مئويتين والعودة الى اتفاق باريس

- تسريع العمل بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

- الابتعاد عن الوقود الاحفوري

<sup>1</sup> مها صباح سلمان، التوجهات الحديثة للعمارة المستدامة - دراسة تحليلية لمبادئ تصميم المسكن المستدام- (عمان، دار أمجد النشر والتوزيع، 2016)، ص. 56.

<sup>2</sup> انس عرعرا وخرون، "الاهتمام الدولي بالمنظمات غير الحكومية والبيئة من مؤتمر استوكهولم 1972 الى مؤتمر باريس 2015"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية (الجزائر)، المجلد 12، العدد 01، (2020)، ص. 529.

- تحقيق التمويل المتعلق بالمناخ
- تكثيف الدعم للتكيف مع اثار تغير المناخ
- التركيز على الخسائر من خلال خلق شبكة تربط بين الدول المساعدة والمتضررة<sup>1</sup>.

وقد كان للشأن الافريقي دورا فاعلا في الحدث العالمي اذ حرصت مصر في ضوء استضافتها للدورة 27 لمؤتمر اطراف اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ في نوفمبر 2022 على طرح الشواغل الافريقية في ملف تغير المناخ في مقدمة الموضوعات التي عاجلتها هذه الدورة ، كما أظهرت ان القارة الافريقية هي الطرف الأكثر تاثرا بالتداعيات السلبية لتغير المناخ ، بالرغم من كونها الأقل اسهاما في الانبعاثات<sup>2</sup>.

كما تعتبر قمة شرم الشيخ مناسبة لتقييم ماتم إنجازه في هذا المجال حتى الان و فرصة لاستكمال المبادرات و الاتفاقيات و الاليات القانونية للتنسيق و المتابعة و التطوير في مجال حماية البيئة المناخية .

#### رابعاً: حماية البيئة البرية

أدى القلق الدولي المتزايد بشأن عمليات نقل و طمر النفايات الخطرة عبر الحدود لاسيما البلدان النامية الى اعتماد اتفاقية بازل للسيطرة على النقل عبر الحدود للنفايات الخطرة و رميها 1989 ، حيث اعتمدت الاتفاقية من جانب 116 دولة و المجموعة الاوربية في 22 مارس 1989 و الهدف النهائي منها هو خفض توليد النفايات الخطرة الى

<sup>1</sup>الأمم المتحدة، الدورة السادسة و العشرين لمؤتمر الأطراف ( cop26 ) معاً من اجل كوكبنا (2021،غلاسكو: منشورات الأمم المتحدة، 2021 ) ، ص01 ؛ تم تصفح الموقع في: 10 اوت 2022 .

[www.un.org/ar/climatechange/cop26.com](http://www.un.org/ar/climatechange/cop26.com)

<sup>2</sup>نرمين نصر مجد، خطط التنمية المستدامة دراسة في العلاقات المصرية الافريقية (القاهرة، العربي للنشر و التوزيع، 2023، ص109 .

الحد الأدنى ، اما الأهداف الحالية للاتفاقية فهي تشديد الرقابة على نقل النفايات الخطرة المسموح بنقلها عبر الحدود ، و حددت مسؤولية الأطراف المعنية ، كما نوهت بتفعيل مبادئ التعاون الدولي لتحسين وتحقيق الإدارة البيئية السليمة للنفايات الخطرة<sup>1</sup>.

تم تفعيل اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة في عام 2001 وذلك لتقليل وإزالة الملوثات العضوية الثابتة، والتأكيد على تقييم الخطر الناتج من سمية هذه الكيماويات، حيث تم التوقيع على هذه الاتفاقية من طرف 151 دولة، اذ يتم انتقال الملوثات العضوية الثابتة بواسطة تبخر في المياه والتربة الملوثتين، وهما مصدر مهم اخر لوجود هذه الملوثات في الهواء الجوي<sup>2</sup>.

جاء الاعلان حول مكافحة التصحر و الجفاف في قمة ريودي جانيرو لسنة 1992 حيث أشار لموضوع التصحر في الفصل 12 تحت عنوان " تسيير الانساق الايكولوجية الهشة و مقاومة التصحر و الجفاف " ، اذ حثت الاتفاقية الى الدفع بالمنظمات المالية و المؤسسات المالية المتعددة الأطراف و المنظمات الحكومية على تقوية تعاونها للمساعدة في وضع برامج وطنية لمكافحة التصحر ، و أيضا على حث الجمعية العامة للأمم المتحدة على انشاء لجنة حكومية في دورتها المقبلة للتفاوض على وضع اتفاقية دولية لمحاربة التصحر خاصة في الدول الافريقية التي تعاني من الجفاف و ذلك قبل جوان 1994<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> سهير إبراهيم حاجم الهيبي، المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي (دمشق، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2017)، ص. 74-75.

<sup>2</sup> ليونوليت ، هامير سينغ راو ، دليل المبيدات طرق تحليل متبقيات المبيدات (الرياض، دار جامعة الملك سعود للنشر ، الجزء الثاني ، ، 2014 ) ص 536 .

<sup>3</sup> عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية (الجزائر، دار الخلدونية، 2012)، ص. 106.

### خاتمة:

يشكل ضبط الامن البيئي معضلة حقيقية بالنسبة للمجتمع الدولي، وهو ما استوجب زيادة الاهتمام بالبيئة والتقيد بالحقوق الفردية لضمان البيئة النقية وهذا بعد ظهور اخطار مستحدثة عابرة للأوطان.

حيث يعد اللجوء البيئي أحد التحديات التي ظهرت مؤخرا كنوع من التهديدات التي تؤثر بشكل مباشر على حياة الافراد لما يعانيه هذا الأخير نتاج فقدانه او تأثره بنقص او انعدام الموارد البيئية وضرورة انتقاله الى مناطق أكثرأمانا، اما التغير المناخي فيعتبر اهم مشاكل العصر الحديث لما له من تأثيرات جانبية على جميع المستويات خاصة الصحية والاقتصادية، من ناحية أخرى شكل التلوث البيئي العديد من الأضرار خاصة بعد عدم القدرة على ضبطه داخل حدود الدولة الوطنية .

بالرغم من تزايد التهديدات البيئية وعدم القدرة على التحكم فيها إلا أن المساعي الدولية للحد منها والسيطرة عليها، لا تزال قائمة وذلك من خلال حزمة من الاتفاقيات والضوابط القانونية، وفي الاخير تم التوصل في نهاية هذه الدراسة الى مجموعة من التوصيات: انه وبالرغم من تحديد المفهوم الاصطلاحي للأمن البيئي الا ان الغياب الشبه الكلي للمفردة وعدم استعمالها في المنظمات الدولية والمنصات الأممية اغفل حتمية تفعيلها في ضمن الدساتير الداخلية للدول، ما يستوجب ادخال الامن البيئي كمنظور تطبيقي في المناهج التعليمية والقوانين الداخلية وكذا الفصل بين امن البيئة والامن البيئي.

يمكن القول ان الاهتمام باللاجئ نال جانب كبيرا على المستوى الدولي، لكن الحال ليس نفسه بالنسبة للاجئ البيئي فعدم الاعتراف به في منظمة الأمم المتحدة أسهم في اغفال معاناة اللاجئين البيئيين، لذا يتوجب المنظمات غير الحكومية الى المناداة بأحقية هؤلاء اللاجئين في الحق بالعيش في بيئة نقية .

يعد التغير المناخي الخطر الأكبر الذي يواجهه العالم، وبالرغم من ذلك لا تزال الدول الكبرى تهيمن على مسار تفعيل الحماية الوقائية لعدم تفقم الوضع، فلا يزال يندرج هذا الأخير ضمن السياسات الدنيا للدول، ومنه يتوجب ان تفعل الاليات الردعية حتى بالنسبة للدول العظمى وكذلك استغلال العلاقات والمصالح المتداخلة في رسم سياسة مناخية صحية. ضرورة تطبيق النصوص والتأكيد على العقوبات التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية البيئية مع تفعيل خاصية عدم القدرة على الانسحاب مثل ما فعلت الولايات المتحدة مع اتفاقية باريس 2015 .